

دور وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا- كوفيد 19-
**The Role of Electronic Means of Payment In Promoting Financial Inclusion
 -Following The Corona-Covid 19 Pandemic**

راقي دراجي¹

¹ جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة (الجزائر)، d.raki@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2023/03/29

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/19

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الجزائر في ظل أزمة كورونا - كوفيد 19-، ومن أجل ذلك قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استعراض الإطار المفاهيمي للشمول المالي الرقمي، حيث تعرضت هذه الدراسة إلى الاطار المفاهيمي للشمول المالي الرقمي، كما تطرقت هذه الدراسة إلى دور وسائل الدفع الحديثة في تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا - كوفيد 19-، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج و التوصيات المقترحة. **كلمات مفتاحية:** الشمول المالي الرقمي، وسائل الدفع الإلكتروني، رقمنة الخدمات المالية، جائحة كورونا - كوفيد 19-، الجزائر. **تصنيفات JEL :** E51، E52، G28.

Abstract:

This research paper seeks to identify the role of electronic payment methods in achieving financial inclusion in Algeria in light of the Corona-Covid-19 crisis, and for this we have followed the descriptive analytical approach, by reviewing the conceptual framework of digital financial inclusion. The study referred to the conceptual framework of electronic payment methods. This study also touched on the role of modern payment methods in promoting digital financial inclusion in Algeria in light of the Corona-Covid-19 pandemic. The study concluded with a number of proposed results and recommendations.

Keywords: Digital financial inclusion, electronic payment methods, digitization of financial services, Corona-Covid-19 pandemic, Algeria.

JEL Classification Cods : E51, E52, G28.

المقدمة:

عرف العالم في منتصف القرن الماضي ثورة تكنولوجية تمثلت في ظهور الأنترنت، و انعكس ذلك على جميع نواحي الحياة، وقد كان للقطاع المالي نصيب من ذلك، حيث ظهرت الكثير من المفاهيم و الممارسات المرتبطة بها، مثل الصيرفة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، وسائل الدفع الإلكتروني، ورغم تباين تبنيها و تطبيقها بين الدول المتقدمة و الدول النامية، إلى أنها أدت إلى تسريع و تسهيل المعاملات بين مختلف الأطراف.

أدت جائحة كورونا -كوفيد 19- في كل دول العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة إلى اتخاذ إجراءات وقائية من أجل الحد من انتشار هذا المرض بين مختلف الأفراد في المجتمع، و من بين هذه الإجراءات تقديم الخدمات المالية الإلكترونية و ذلك عبر زيادة وسائل الدفع الإلكتروني. وقد أدى هذا الإجراء إلى توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات المالي، و هو ما يعرف بالشمول المالي الإلكتروني.

إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **ماهي انعكاسات جائحة كورونا -كوفيد 19- على الشمول المالي الرقمي في الجزائر من خلال وسائل الدفع الإلكتروني ؟**

و من أجل تسهيل الدراسة و تحويل هذه الإشكالية إلى ترجمة واقعية تعكس ما ورد ذكره، فقد تم طرح التساؤلات التالية:

- ماذا يُقصد بالشمول المالي الرقمي ؟
- ماذا يقصد بوسائل الدفع الإلكتروني ؟
- كيف يمكن تقييم تجربة الجزائر في مجال وسائل الدفع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا -كوفيد 19- و انعكاساتها على الشمول المالي الرقمي ؟
- فرضيات الدراسة:** استنادا إلى مشكلة الدراسة و للإجابة على أسئلتها فقد تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية و التي كانت المرشد المهم لاتجاهات الباحث في هذه الدراسة:
- الشمول المالي الإلكتروني يعني تمكين جميع الأفراد من الحصول على الخدمات المالية إلكترونيا؛
- وسائل الدفع الإلكتروني هي مجموعة من الوسائط التي تخزن عليها قيم نقدية إلكترونيا و التي تصدرها البنوك لزبائنها ؛
- دفعت جائحة كورونا -كوفيد 19- إلى زيادة استعمال وسائل الدفع الحديثة في الجزائر و هذا ما أدى إلى تفعيل الشمول المالي الإلكتروني فيها.

أهمية الدراسة: إن أهمية هذه الدراسة تنبع من المكانة التي يحتلها مفهوم الشمول المالي الرقمي في حد ذاته، فتحقيق الشمول المالي الرقمي يسمح بربط جميع شرائح المجتمع بالخدمات التي تقدمها البنوك بصفة خاصة و المؤسسات المالية بصفة عامة وذلك من خلال وسائل الدفع الإلكتروني. وقد ازدادت أهمية الشمولي المالي الرقمي خاصة في ظل جائحة كورونا -كوفيد 19-، و ذلك في إطار الإجراءات الوقائية التي قامت بها الدولة من أجل الحد من انتشار رقعة هذ الوباء.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- التعريف بمفهوم الشمول المالي الرقمي؛
 - التعريف بوسائل الدفع الإلكتروني؛
 - تبين دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا -كوفيد 19-؛
 - الخروج بنتائج وتوصيات مقترحة تساعد على تميمين و تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي الرقمي.
- منهج الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية : من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة و الأسئلة الفردية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، و يعتبر هذا المنهج مناسباً لأنه يقوم بوصف الظاهرة المدروسة و المتمثلة في: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كورونا -كوفيد 19-.

1- الإطار المفاهيمي للشمول المالي الرقمي

1-1- تعريف الشمول المالي الرقمي

يعرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: الحالة التي تعكس قدرة الأفراد و الشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة و صغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، التأمين)، و المقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة و مستدامة في ظل بيئة قانونية و تنظيمية مناسبة (بوزانة، و حمدوش. 2021. ص74).

تعرفه مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي على أنه: ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا و الذين يعانون من نقص الخدمات، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، و التي يتم تقديمها بشكل مسؤول و بتكلفة معقولة للعملاء و مستدامة لمقدمي الخدمات (شكرين. 2021. ص 220).

1-2- مبادئ الشمول المالي الرقمي

يقوم الشمول المالي على المبادئ التالية (ميرود. 2022. ص 86، 87):

1-2-1- ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة و مسؤولة

- المبدأ الأول: دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة و مسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع و نظلم دفع قابل للتشغيل البيئي، و ضمان تنافسية المؤسسات المالية.

- المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات و ذات التكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب، و إجراءات العناية الواجبة للعملاء و نظام الهوية الرقمية.

1-2-2- تعزيز صنع السياسات الشاملة المسؤولة

- المبدأ الثالث: تحسين توافر و دقة البيانات فيما يتعلق بالنفوذ إلى المنتجات و الخدمات المالية الرقمية و استخدامها.

- المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات و المبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

1-2-3- تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي للخدمات المالية الرقمية

- المبدأ الخامس: دعم الإصلاحات التنظيمية و القانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية و الاقتصادية.

- المبدأ السادس: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام و الخاص.

1-2-4- تعزيز المعرفة الرقمية و المالية و بناء القدرات و دعم المتعاملين و حماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

- المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية و التجارية و الرقمية و بناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

- المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلي احتياجات الشباب و النساء و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2- الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع الإلكتروني

2-1- تعريف وسائل الدفع الإلكتروني

تعرف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها: تلك الوسائل التي تقوم المؤسسات المالية بإصدارها للعملاء، تكون قابلة لتخزين قيم وحدات نقدية إلكترونية، مقابل دفع قيمتها للمصدر بصورة معجلة او مؤجلة، لكي يستخدمها العملاء في تنفيذ و دفع عملياتهم المالية من خلال مجموعة من الوسائل التقنية المعدة من قبل المصدر (صحراوي، و لعرف. 2020. ص 111).

2-2- أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

2-2-1- البطاقة البنكية

هي بطاقة بلاستيكية و مغناطيسية يصدرها البنك لصالح زبائنه بدلا من حملهم النقود، شكلها مستطيل تحمل اسم الجهة المصدرة لها، شعارها و توقيع حاملها، و بشكل بارز و على الخصوص رقمها، و اسم حاملها ورقم حسابه و تاريخ انتهاء صلاحيتها. تستخدم في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي، وفي شراء السلع و الحصول على الخدمات، تعطي لحاملها قدرا كاملا من المرونة في السداد و قدر أكبر في الأمان و تكلفة أقل في إتمام العمليات و بسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية (جربوعة. 2020. ص 156). و تنقسم إلى: (لبزة، و ضيف الله. 2017. ص 281، 282):

أ- البطاقات غير الائتمانية: تنقسم البطاقات غير الائتمانية إلى الأنواع التالية:

- بطاقة الخصم الفوري: تستخدم كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من السلع و الخدمات و

الصرف النقدي فور تقديم البطاقة، و يتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح لدى

البنك المصدر دون الانتظار إلى إعداد كشف حسابات البطاقة و الذي يستخدم كوسيلة لعرض البيانات فقط.

- بطاقة الشيك: يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يجرها الزبون بشروط معينة، و هذه البطاقة تصدر خصيصا

لمهمة ضمان الوفاء بالشيك و يطلق عليها بطاقة ضمان الشيك، حيث يضمن فيها البنك المصدر لبطاقة الوفاء بقيمة

الشيكات التي يصدرها الزبون حامل البطاقة، فهي من أنواع الضمان الصادر في ورقة مستقلة، و يضع العميل رقم

بطاقته على ظهر الشيك حتى يستطيع الاستفادة الإفادة من هذا الضمان، وسبب إصدار مثل هذه البطاقات هو رفض التجار التعامل بالشيكات خشية عدم وجود رصيد للزبون يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات فتقوم البنوك بإصدار بطاقة ضمان.

— **بطاقة الصرف الآلي:** يمكن للزبون بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه، وهي بطاقة وظيفتها الوحيدة السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود و الشبايك الأتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها و يمكن أن تتضمن خدمات أخرى كالاطلاع على الرصيد، إجراء التحويلات، طلب كشف الحساب، طلب دفتر الشيكات...إلخ.

— **بطاقة الخصم:** يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتمان، بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب الزبون في البنك في الحال مثلما هو الحال بالنسبة لبطاقات الصرف الآلية، و يلاحظ أن هذا النوع من البطاقات أن يستخدم على نفس شبكة الآلات السابقة.

— **بطاقة الدفع الآجل:** الأصل في بطاقة الائتمان على أساس الدفع الشهري بأن يقوم البنك المصدر بجمع الفواتير الموقعة من قبل حامل البطاقة و مطالبته بها دوريا مرة كل شهر في تاريخ معين، و يقوم الزبون بدفع ما عليه من مستحقات نتجت عن استخدام البطاقة بما لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق الذي يحدده البنك المصدر، و يمتد هذا التاريخ عادة من شهر إلى حوالي شهرين في أقصى الحالات، و ذلك ابتداء من تاريخ ثبوت الدين في ذمة حاملها بموجب استخدام البطاقة أو في بعض الأحيان من تاريخ إرسال البنك المصدر لكشف الحساب و مطالبة الزبون بالسداد، و تمثل هذه الفترة فترة السماح التي يستفيد بها حامل البطاقة مجانا دون احتساب أي فوائد عليها.

ب- البطاقة الائتمانية: و تنقسم بدورها إلى نوعين:

— **البطاقات الائتمانية المتجددة:** يعتبر هذا النوع الأكثر شهرة و استخداما و من أمثله بطاقة فيزا Visa و ماستركارد Master card، و يصدر هذا النوع عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، حيث يقوم البنك المصدر بسداد فواتير الشراء في أي مكان يقبل بهذه البطاقة و تدفع للمحل كامل السلع، كما يقوم البنك المصدر للبطاقة بإرسال فواتير شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات و يطالبه بسداد 05 % من المبلغ، ويزيد البنك المصدر على حامل البطاقة المبلغ الذي في ذمته (الرصيد الدائن) بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 1.5 %، وفي حالة ما إذا سدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الاستفادة لا يترتب على ذلك أي زيادة في التسديد، و في كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة.

— **البطاقات الائتمانية الغير متجددة:**

و تسمى أحيانا ببطاقة السفر و الترقية و قد بدأت بظهور شركة داينيز كلوب ثم توسعت أكثر بقيام AMEX بإصدار بطاقة ما تزال موجودة و مشهورة إلى الآن و تسمى Amex، وهي شبيهة بالبطاقة الائتمانية في كل شيء تقريبا، و لكن الشركات المصدرة لهذا النوع من البطاقات تشترط أن يقوم حامل البطاقة بسداد كامل المبلغ في نهاية مدة

السماح الممنوحة له، و التي قد تصل إلى أربعين يوما، و يدخل في تلك المبالغ المستحقة من شراء السلع و الخدمات و السحب النقدي.

2-2-2- البطاقات الذكية

و يجوز أن يكون التعامل معها بطريقة الائتمان أو بطريقة الدفع الفوري، و تلك البطاقات يثبت عليها كافة البيانات المتعلقة بصاحبها من حيث الاسم و العنوان و تاريخ الإيداع أو السحب، و تلك البطاقة من كثرة ما عليها من بيانات يطلق عليها البعض أنها تشبه كمبيوتر ينقل صورة كاشفة عن شخص صاحبها و الرصيد المسحوب و المتبقي من الرصيد بالساعة و التاريخ و اليوم في دقة متناهية، و ذلك النوع يستحيل تزويره أو تزيفه لدقة صنعه و استحالة تقليده (يوسف. 2008. ص 51).

2-2-3- الهاتف المصرفي

جاء الهاتف المصرفي نتيجة لتطورات الخدمة المصرفية على مستوى العالم، حيث أنشئت المصارف خدمة الهاتف المصرفي و التي عملت على:

- سهولة كيفية استفسار العملاء عن حساباتهم؛
- استمرار الخدمة 24 ساعة يوميا لإجراء الخدمات مثل سحب مبالغ من رصيد العميل إلى الجهة التي يريد، كدفع فاتورة الهاتف و الكهرباء، و أيضا تحويل الأموال و دفع الالتزامات.

و لكن من الملاحظ أن عملاء المصارف يفضلون عادة استخدام الهاتف المصرفي في العمليات المصرفية البسيطة، أما عمليات الحصول على القروض الائتمانية أو فتح الاعتمادات المستندية فيفضلون أن تجري بالطريقة التقليدية، لكثرة إجراءات هذه العمليات، ولتجنب حدوث أي أخطاء مع الرد على استفساراتهم بخصوص الأمور المعقدة فيها (الدوي. 2010. ص 57).

يستخدم الهاتف في سداد فواتير الخدمات، و في تحويل الأرصدة النقدية من حساب العميل إلى حسابات أخرى، و ذلك من خلال غرف المقاصة الآلية باستخدام الهاتف أو كابل التلفزيون، فعند الرغبة في التحويل يقوم العميل بالاتصال بالبنك ثم إدخال رقم الحساب الخاص به و اختيار الخدمة المطلوبة من قائمة الخدمات المعروض تقديمها من قبل مقدم الخدمة، و حجم المبلغ المطلوب تحويله، و رقم حساب المستفيد، و بالتالي يتم إدخال المعلومات المتعلقة بعملية الدفع و تأكيدها و تحويلها إلى شريط ممغنط متصل بغرف الآلية و التي ستقوم بعملية التحويل المناسبة و المطلوبة (كافي. 2012. ص 37).

2-2-4- النقود الإلكترونية

و هي وسيلة جديدة ظهرت إلى جانب بطاقة الائتمان، و تعني أن الزبون لدى البنك يكون لديه حسابان أحدهما بالعملة الحقيقية و الآخر بالعملة الإلكترونية، إذ يبق له أن يحول أية قيمة من حسابه بالنقود العادية إلى حسابه بالنقود الإلكترونية، فإذا أراد الوفاء بمقابل سلعة أو خدمة جاز له ذلك عن طريق تحويل هذه القيمة إلى حساب التاجر البائع، ليقوم هذا الأخير بمراجعة البنك المصدر للتأكد من صلاحية النقود المستخدمة في الدفع و بعدها يودع قيمتها في بنكه (بوخاري. 2021. ص 179-213).

2-2-5- المحفظة الإلكترونية

المحفظة الإلكترونية أو الرقمية هي نظام مبني على أساس رقمي للقيام بالمبادلات و المعاملات التجارية الرقمية، و باستخدامها يمكن بسهولة القيام بعمليات الشراء من خلال الحواسيب أو الهواتف الذكية أو أو اللوحات الإلكترونية، وبشكل عام يتم ربط حسابات الأفراد في البنوك مع محفظتهم الرقمية، و التي يتم فيها توثيق و حماية أموال المستهلك و معاملاته التجارية من شراء و تبادل (يسعد، و آخرون. 2021. ص 399-413).

الغرض من المحفظة الإلكترونية هو أتمتة دفع مبالغ صغيرة في التجارة المحلية عن طريق بطاقة معالج دقيق محملة بقيم إلكترونية حقيقية يمكن نقلها مباشرة بين الوكلاء الاقتصاديين (Tebib. 2014. P93).

2-2-6- الشيكات الإلكترونية

و تعتمد فكرة الشيكات الإلكترونية على وجود وسيط يقوم بإجراء عملية التخليص (Clearing) و هي تقوم مقام الشبكات العادية و تتميز بأنها تتماشى مع الواقع الحالي من كونها شيكات إلكترونية يتم كتابتها و توقيعها عبر شبكة الأنترنت أي تحويل الشيك المكتوب على ورق عادي إلى شيك مكتوب على مستند إلكتروني و ذلك دون أدنى تكلفة أي بتكلفة على الأقل منخفضة عن الشيكات العادية (يوسف. 2008. ص51).

2-2-7- نظام التحويلات المالية الإلكترونية

هو جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الأنترنت، و يتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونياً عبر الهواتف و أجهزة الكمبيوتر و أجهزة المودم عوضاً عن استخدام الأوراق، و يمتاز نظام التحويلات المالية الإلكترونية بدرجة عالية من الأمن و سهولة الاستخدام و الموثوقية، تتم عملية التحويل المالي الإلكتروني بتوقيع العميل نموذجاً معتمداً واحداً لمنفعة الجهة المستفيدة (مثلاً التاجر)، و يتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يومي أو أسبوعياً أو شهرياً)، و يختلف نموذج التحويل المالي الإلكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، و في العادة يتعامل البنك و العميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات (بختي. 2005. ص80).

2-3- أهمية وسائل الدفع الإلكترونية

تتجلى أهمية وسائل الدفع الإلكتروني فيما يلي (زحوي. زمالة. 2018. ص ص 255، 256):

- الفعالية في التعامل كونها تحمى من السرقة أو الضياع أو التزوير التي يصعب الكشف عنها عند استعمال أدوات الدفع التقليدية ذات قيمة نقدية صغيرة؛
- تفادي حمل النقود لتسديد قيم المشتريات فحاملها يمكنه استعمال بطاقته في حدود رصيده البنكي دون الحاجة إلى نقل السيولة معه عند الحاجة؛
- عدم حاجة حاملها إلى ترك ضمان نقدي في حال العمليات التجارية التي تحتاج إلى ضمان مثل الحجز في الفنادق أو عند وكلاء السيارات؛

- تفادي التعامل بالنقود المزورة، كما تتميز بالسهولة و السرعة، حيث يتم السداد بطريقة آلية و مباشرة من حساب إلى حساب؛
- تفادي مشكل التصريح بالعملات عند السفر كل مرة نتيجة محدودية كمية الأموال المسموح بنقلها؛
- تخفيض تكلفة النفقات التي يتحملها البنك جراء الانتقال من بنك لآخر لتسوية المعاملات، لإنشاء موقع أو برنامج معاملات أقل بكثير من إنشاء فروع من أجل الوصول إلى الزبائن في مناطق مختلفة، مما يعزز القدرة التنافسية للبنك و بأقل تكلفة ممكنة؛
- تعزيز رأس المال الفكري و تطويع تكنولوجيا المعلومات؛
- اختصار المسافات الجغرافية و رفع الحواجز التقليدية من استخراج الوثائق الثبوتية و الإدارية عند كل تعامل؛
- توفير المزيد من فرص العمل و الاستثمار و قيام علاقات مباشرة بين الدائنين و المدينين؛
- تؤدي الصيرفة الإلكترونية إلى اتجاه انحراف مؤشر الوقت إلى الصفر مما يجعل التعامل متواصل على مدار الوقت؛
- يمكن تحويلها من و إلى أي مكان في العالم و في أي وقت عن طريق الأنترنت أو الشبكات الأخرى بتكاليف زهيدة؛
- التقليل من تكاليف نقل النقود عدها و تداولها بهذه الطريقة يمكن تفادي هذه المخاطر بالنسبة لمصدرها و تقليل التكاليف و تدنية المخاطر؛
- إمكانية تتبع كل العمليات التي تمت، حيث أن التعامل بالبطاقة يمكن الكشف عنه بسرعة عن طريق تتبع الدافع و الساحب في الزمان و المكان إذا كان المصدر يملك قوة اتصال و شبكة معلومات قوية؛
- تفادي ضغط الزبائن حول الشبايك لأجل الدفع أو السحب.

3- تحليل العلاقة وسائل الدفع الحديثة في تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا -كوفيد 19-

3-1- تداعيات جائحة كورونا -كوفيد 19- على الشمول المالي الرقمي في الجزائر

من بين تداعيات جائحة كورونا -كوفيد 19- على الشمول المالي الرقمي في الجزائر (بوعيشاوي، غزالي، 2021، ص 79، 80):

- تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10 % إلى 08 % و تخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25 % ليستقر عند مستوى 3.25 % و هذا ابتداء من 2020/03/15، و الهدف من هذا الإجراء تحرير هوامش سيولة إضافية للجهاز المصرفي لدعم تمويل الاقتصاد الوطني؛
- إصدار بنك الجزائر لائحة بتاريخ 2020/03/15 تهدف إلى تعزيز الشمول المالي و تعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن و المتعاملين، و هي متعلقة بتكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد رواتب التمويل للاقتصاد الوطني، حيث بفتح التمويل الإسلامي و ما يمثله من خدمات مصرفية ثرية و متعددة، و يمكن أن نقول أن بنك قد استجاب إلى شريحة واسعة من المتعاملين بما يخدم الشمول المالي و الاقتصاد الوطني ككل، كما عزز هذا الإجراء الجديد بإصداره لنظام تغطية و ضمان الودائع التي تدخل في أسلوب التمويل الإسلامي؛

- بتاريخ 2020/03/24 أصدر بنك الجزائر مذكرة إعلامية موجهة للبنوك و المؤسسات المالية يحثهم فيها على تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير نقدية، لاسيما الشيكات و التحويلات المصرفية و البطاقات المصرفية، نظرا لمتطلبات المرحلة و الأزمة الصحية و ما تتطلبه من إجراءات خاصة للوقاية؛
- كما تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص على وجه الخصوص منح البطاقات المصرفية ودفاتر شيكات للعملاء؛
- من جهة أخرى أكد بنك الجزائر على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، الشباك الآلي للأوراق النقدية (GAB)، و الموزع الآلي للأوراق النقدية (DAB)، و الدفع بالبطاقات البنكية؛
- تزويد التجارة بأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) بدون تكاليف إضافية؛
- و بتاريخ 2020/04/06 اتخذ بنك الجزائر إجراءات استثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالي، و تتعلق هذه الإجراءات بنسب السيولة و تصنيف الديون، حيث جعل تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى نسبة 60 %، وكذا إعفاء البنوك و المؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الأمان، ضف إلى ذلك منح البنوك و المؤسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بسبب الظروف التي تركها وباء كورونا -كوفيد 09- و السماح بإعطائهم قروض جديدة لإعادة بعث النشاط الاقتصادي من جديد؛
- من جهة أخرى أكد بنك الجزائر على إجراءات من شأنها تحسين الشمول المالي في الجزائر سيما من خلال التأكيد على تحسين قدرة البنوك و المؤسسات المالية لدعم إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المنتجة، و كذا تعزيز أنشطتها الاستشارية للزبائن خاصة في مجال دراسة المشاريع، و هي مهن يتعين على المصارف تطويرها لتشجيع نمو القروض الموجهة للاستثمار و إدارة أفضل المخاطر.

3-2- ضرورة رقمنة الخدمات المالية و الشمول المالي

تتجلى الأسباب و الدوافع الملحة في رقمنة الخدمات المالية و الشمول المالي في الجزائر فيما (شكرين. 2021. ص ص 233، 234):

- حاجة الحكومة إلى تقديم الإعانات إلى الفئات المتضررة من الأزمة: تسبب الحجر الصحي في توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية مما تسبب في بطالة إجبارية لملايين العمال، و بسبب طول مدة الأزمة توسعت شريحة من هم بحاجة إلى الإعانات، ولأن أغلب هؤلاء من العمال الأجراء باليوم ف القطاع غير الرسمي، فإن تحويل الإعانات إلى هؤلاء يصبح مشكلة لافتقارهم إلى الحسابات البنكية؛
- الحاجة إلى دعم و ضبط التبرعات و الإعانات و حمايتها من التلاعبات: نتيجة للتكافل الاجتماعي الذي ميز المجتمع الجزائري خلال الجائحة، تضاعفت تبرعات المحسنين للجمعيات الخيرية و منظمات المجتمع المدني من أجل مساعدة الفئات المحرومة و الضعيفة في المجتمع، و عادة ما تكون هذه الفئات من الأرامل و الأيتام و المرضى و المعوزين في المناطق الريفية و النائية، و هذه الفئة غالبا ما تفتقر إلى الحسابات البنكية، فهذه التبرعات و الإعانات أكثر عرضة للتلاعب و الاحتيال إذا ما تمت بالشكل النقدي، مما قد يؤثر على فرص استخدامها؛

- **حاجة المؤسسات و التجار إلى استمرارية نشاطاتهم:** بفعل طول فترة الأزمة تزايد الوعي لدى الكثير من التجار و المؤسسات بأهمية التجارة الإلكترونية و الدفع الإلكتروني كبديل لتوقف أو تقلص حجم نشاطاتهم، و قد دفع هذا بالفعل إلى اعتماد الكثير من التجار و مقدمي الخدمات على الوسائل الإلكترونية للتسويق بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الزبائن، لكن عمليات الدفع استمرت نقدا. وفي مثل هذه الحالة يشكل ضعف الشمول المالي الرقمي عائقا أمام توسع استخدام التجارة الإلكترونية؛
- **حاجة الأفراد إلى تسوية المشتريات:** في ظروف الأزمة، وفي بعض المناسبات تزداد عمليات التسوق بفعل السلوك الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، الأمر الذي يترتب عنه ارتفاع حجم الإنفاق، و لضرورة التباعد الاجتماعي تشكل طرق الدفع الإلكتروني و التحويل الرقمي للأموال الأسلوب الأمثل لتسوية المدفوعات؛
- **أزمة السيولة لدى مكاتب البريد صائفة 2020:** شكل الازدحام و الطوابير أمام مكاتب البريد من أجل سحب الأموال خلال صيف 2020 مظهرا من مظاهر التخلف الرقمي للمعاملات المالية في الجزائر. و ما كان لهذه الأزمة أن تكون أكثر حدة لو كانت الخدمات المالية الرقمية أكثر تطورا و انتشارا.

3-3- تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر

3-3-1- تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية مارس 2022:

يبين الجدول (01) تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية مارس 2022.

الجدول (01): تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية مارس 2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	مارس 2022
عدد نهائيات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة	5.049	11.985	15.397	23.762	33.945	37.561	38.562

Source : (GIE Monétique. Sans date. <https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe>)

من خلال الجدول (01) يتبين أن عدد نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر عرفت ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2016-مارس 2022، حيث بعدما كان عددها 5.049 سنة 2016، ارتفعت سنة 2019 إلى 23.762، لتصل في مارس 2022 إلى 38.562. و يرجع هذا الارتفاع خاصة في الفترة من 2019 إلى غاية مارس 2022، إلى تداعيات جائحة كورونا، و الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة للوقاية من هذا الوباء وذلك بزيادة عدد نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE).

3-3-2- تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية مارس 2022:

يبين الجدول (02) تطور العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني و المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني بالدينار الجزائري في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية مارس 2022.

الجدول (02): تطور عمليات الدفع عبر نفايات الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية مارس 2022:

السنوات	العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر نفايات الدفع الإلكتروني (TPE)	المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر نفايات الدفع الإلكتروني بالدينار الجزائري
2016	65.501	444.508.902, 40
2017	122.694	861.775.386, 90
2018	190.898	1.333.334.130, 76
2019	274.624	1.916. 994. 721, 11
2020	711. 777	4. 733. 820. 043, 01
2021	2.150. 529	15. 113. 249. 499. 92
مارس 2022	633. 713	4. 899. 870. 063, 97

Source : GIE Monétique. Sans date. <https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe>

من خلال الجدول (02) يتبين أن العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر نفايات الدفع الإلكتروني و المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر نفايات الدفع الإلكتروني في الجزائر عرف ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2016-مارس 2022، حيث بعدما كان عددها 65.501 سنة 2016 و المبلغ الإجمالي المقابل لها 444.508.902,40 دج، ارتفعت سنة 2019 إلى 274.624 و المبلغ الإجمالي المقابل لها 1.916.994.721,11 دج، لتصل في مارس 2022 إلى 633.713 و المبلغ الإجمالي المحصل من عمليات الدفع في هذه السنة 4.899.870.063,97 دج، و يرجع هذا الارتفاع خاصة في الفترة من 2019 إلى غاية مارس 2022، إلى زيادة نفايات الدفع الإلكتروني (TPE) في ظل تداعيات جائحة كورونا.

3-3-3- تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى مارس 2022:

يبين الجدول (03) تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى مارس 2022.

الجدول (03): تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى مارس 2022

السنوات القطاع	هاتف/اتصالات	النقل	التأمينات	كهرباء/ ماء	الخدمات الإدارية	خدمات أخرى	بيع منتجات	مجموع العمليات	مبلغ العمليات بالدينار الجزائري
2016	6.635	388	51	391	0	0	0	7.366	15.009.842, 02
2017	87.286	5.677	2.467	12.414	0	0	0	107.844	267.993.423, 40
2018	138.495	871	6.439	29.722	1.455	0	0	176.982	332.592.538, 28
2019	141.552	6.292	8.342	38.806	2.432	5.056	0	202.480	503.870.361, 61
2020	4.210.284	11.350	4.845	85.676	68.395	213.175	235	4.593.960	5.423.727.074,80
2021	6.993.135	72.164	8.372	120.841	155.640	457.726	13.468	7.821.346	11.176.475.535,68
مارس 2022	1.644.454	34.095	3.750	54.540	1.123	113.514	4.916	1.856.392	3.504.701.704, 81

Source : (GIE Monétique. Sans date. <https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>)

من خلال الجدول (03) يتبين أن عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر عرف ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2016-مارس 2022، حيث بعدما كان عدد عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت 7.366 و المبلغ الإجمالي و المقابل لها

15.009.842,02 دج، و ارتفع سنة 2019 إلى 202.480 و المبلغ الإجمالي المقابل لها 61، 503.870.361 دج، لتصل في مارس 2022 إلى 1.856.392 و المبلغ الإجمالي المحصل من عمليات الدفع في هذه السنة، 3.504.701.704، 81 تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت حسب القطاعات بالنسبة للخدمات الإدارية بدأ سنة 2018، و الخدمات الأخرى بدأ سنة 2019، و بيع المنتجات بدأ سنة 2020 و يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة عدد المشتركين في الأنترنت و خاصة في الفترة 2019 إلى مارس 2022 في ظل تداعيات جائحة كورونا.

3-3-4- تطور عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) في الجزائر من سنة 2016 إلى مارس 2022:
يبين الجدول (04) تطور عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) في الجزائر من سنة 2016 إلى مارس 2022.

الجدول (04): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) في الجزائر من سنة 2016 إلى مارس 2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	مارس 2022
إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM)	1.370	1.443	1.441	1.621	3.030	3.053	3.091

Source : (GIE Monétique. Sans date. <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm/>)

من خلال الجدول (04) يتبين أن عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) في الجزائر عرفت ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2016-مارس 2022، حيث بعدما كان عددها 1.370 سنة 2016، ارتفعت سنة 2019 إلى 1.621، لتصل في مارس 2022 إلى 3.091. و يرجع هذا الارتفاع خاصة في الفترة من 2019 إلى غاية مارس 2022، إلى تداعيات جائحة كورونا، و الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة للوقاية من هذا الوباء وذلك بزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM).

3-3-5- تطور العدد الإجمالي لعمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية مارس 2022:

يبين الجدول (05) تطور العدد الإجمالي لعمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) و المبلغ الإجمالي لعمليات السحب الإلكتروني بالدينار الجزائري عبر أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) بالدينار الجزائري في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية مارس 2022.

الجدول (05): تطور العدد الإجمالي لعمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية مارس 2022:

السنوات	العدد الإجمالي لعمليات السحب الإلكتروني عبر أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM)	المبلغ الإجمالي لعمليات السحب الإلكتروني بالدينار الجزائري عبر أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM)
2016	6.868.031	98.822.524.500, 00
2017	8.310.170	126.398.291.000, 00
2018	8.833.913	136.233.152.000, 00

164.116. 233. 000, 00	9.929.652	2019
1. 073. 004. 953.000, 00	58.428.933	2020
1. 728. 937. 064.000. 00	87.722.789	2021
509. 447. 992. 500, 00	27.369.887	مارس 2022

Source : (GIE Monétique. Sans date. <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm/>)

من خلال الجدول (05) يتبين أن العدد الإجمالي لعمليات السحب الإلكتروني عبر أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) في الجزائر عرف ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2016-مارس 2022، حيث بعدما كان عددها 6.868.031 سنة 2016 و المبلغ الإجمالي المقابل لها 40, 444.508.902, دج، ارتفعت سنة 2019 إلى 9.929.652 و المبلغ الإجمالي المقابل لها 164.116. 233. 000, 00, دج، لتصل في مارس 2022 إلى 27.369.887 و المبلغ الإجمالي المحصل من عمليات الدفع في هذه السنة 509. 447. 992. 500, 00, دج، و يرجع هذا الارتفاع خاصة في الفترة من 2019 إلى غاية مارس 2022، إلى أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) في ظل تداعيات جائحة كورونا.

3-4- التحديات المستقبلية

بالرغم من الطفرة التي أحدثتها جائحة كورونا -كوفيد 19- في الجزائر فيما يتعلق بتوسيع نطاق استعمال وسائل الدفع الإلكتروني و أثر ذلك على الشمول المالي الرقمي، مازال هناك الكثير من التحديات (شكرين. 2021. ص 236-239):

- **تطوير البنية التحتية الرقمية و الحكومة الإلكترونية:** تشمل البنية التحتية الرقمية توفر شبكة أنترنت ذات تدفق عال منتشرة جغرافيا، و الأجهزة التكنولوجية التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية و شركات الاتصالات، و أنظمة الحماية الضرورية لضمان أمن و سرية المعاملات المالية . و كل هذه التكنولوجيات يتم استيرادها. كما يتطلب استخدام الكثير من الخدمات المالية الرقمية توفر الهوية الرقمية، وهذا يتطلب وجود خدمات أكثر تطورا للحكومة الإلكترونية في الجزائر، و بالرغم من توفر الهوية الرقمية إلا أن استخدامها على نطاق واسع غير متوفر بسبب التفاوت في رقمنة مختلف القطاعات الحكومية و لغياب الربط بينها؛
- **تحسين تنافسية الصناعة المالية:** يتطلب توفير الخدمات المالية الرقمية المزيد من تطبيق التكنولوجيا المتقدمة و المزيد من الخدمات الرقمية التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية و البنوك و المؤسسات المالية، و بالتالي يتطلب تحسين تنافسية الصناعة المالية في الجزائر تشجيع إنشاء شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم تلك الابتكارات من خلال توفير الإطار القانوني الذي يوطر عملها و يوفر لها القبول المجتمعي، و تشجيع البنوك على تحسين خدماتها بإدماج التكنولوجيات الرقمية و طرح منتجات مبتكرة. و نشير هنا أن الشمول المالي لا يعني فقط عمليات السحب و الدفع و تحويل الأموال التي يقوم بجزء كبير منها بريد الجزائر، بل يجب توسيع ذلك لمختلف الخدمات كالقروض و التأمين، وهذا ما يتطلب دورا أكبر للبنوك و المؤسسات المالية.

- **التثقيف المالي:** التثقيف المالي هو مزيج من الوعي و المعرفة و المهارات و المواقف و السلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد. فقد لا يكون بعض الأفراد و المؤسسات الصغيرة على دراية

بالخدمات المالية الرقمية المتاحة و منافعها الاقتصادية المحتملة، أو لا يتحكمون في استخدامها. هذا الأمر منتشر في الأوساط الريفية و بين كبار السن و غير المتعلمين، مما يتطلب التوجه نحو هذه الفئات ببرامج لمحو الأمية المالية و الرقمية.

تشير قاعدة بيانات البنك الدولي أن نسبة المثقفين مالية في الجزائر تبلغ 33% من مجموع السكان، وهي أعلى من متوسط النسبة في الدول العربية البالغة 30%. و لأن الشباب أكثر قدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، و بالنظر إلى التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري الذي يشكل الشباب فيه ما نسبته 75%، فإن تحسين مستوى التثقيف المالي و تعميم استخدام الخدمات المالية الرقمية يمكن تحقيقه في المنظور القصير أو المتوسط إذا ما تم إتباع استراتيجية تثقيف ملائمة. عالميا يقدر أن 82% من المعاملات المالية التي تتم بالهواتف الذكية يقوم بها مستهلكون شباب تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 24 سنة.

— في هذا السياق أعلن بنك الجزائر عن حملة تحسيسية و ترويجية في المؤسسات التعليمية يوم 2020/04/27، بمشاركة البنوك، للتعريف بمختلف المنتجات البنكية و خاصة ما تعلق منها بالتقنيات الحديثة، غير أن جائحة كوفيد 19 حالت دون ذلك. في الواقع إن تخصيص يوم واحد لهذا الغرض غير كاف و لا يعبر عن وجود جهود فعالة لتحقيق هذا الغرض و بالنظر إلى تجارب دول أخرى في هذا المجال، أنشأت الهند مركزا وطنيا للتعليم المالي يتولى إعداد استراتيجيات وطنية للتثقيف و التعليم الماليين بالتنسيق مع عدة قطاعات. أما في الأردن فنص استراتيجيات الشمول المالي على إدخال التعليم المالي في المناهج الدراسية لكل مرحلة تعليمية (الثانوي و الجامعي)، و تنظيم ورشات عمل غير رسمية لتثقيف الطلاب حول ريادة الأعمال و إدارة المؤسسات الصغيرة. كما تتضمن التواصل و التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني خاصة في الأرياف لتصميم و تنفيذ أدوات و أساليب و برامج لمحو الأمية المالية، بالإضافة إلى التواصل مع عديد الجهات الأخرى كوزارة العمل و وزارة الحماية الاجتماعية لإعداد برامج مشابهة.

— مقاومة جماعات المصالح المنتفعة من الوضع الحالي:

من الطبيعي أن يلقي تطوير الخدمات المالية الرقمية رفضا و مقاومة من عديد الجهات، فالشفافية التي توفرها المعاملات المالية الرقمية تثير مخاوف المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي من إمكانية إخضاعهم للضريبة و الاقتطاعات الأخرى، فيتمسكون بالدفع النقدي. و يتطلب هذا الأمر وضع استراتيجية تتضمن تحفيزات جبائية و ضمانات قانونية تحد من تلك المخاوف، كما توفر هذه الشفافية للجهات الرقابية إمكانية تتبع مصادر الأموال للتصدي لعمليات لفساد المالي و غسيل الأموال. و يعتبر هذا التحدي أكثر صعوبة لارتباطه بشبكات سرية و منظمة لها قدرة على المناورة و المقاومة، و تتم مواجهة هذا التحدي في إطار استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد و غسيل الأموال متعددة الأبعاد (قانونية، تنظيمية، مالية، سياسية).

الخاتمة:

– النتائج: توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من الاستنتاجات و هي كالاتي:

- يعتبر الشمول المالي الرقمي الحالة التي تعكس قدرة الأفراد و الشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة و صغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من حزمة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، التأمين)، و المقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة و مستدامة في ظل بيئة قانونية و تنظيمية مناسبة.
- يقوم الشمول المالي الرقمي على عدة مبادئ و المتمثلة في: ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة و مسؤولة، تعزيز صنع السياسات الشاملة المسؤولة، تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي للخدمات المالية الرقمية، تعزيز المعرفة الرقمية و المالية و بناء القدرات و دعم المتعاملين و حماية البيانات ضد المخاطر المحتملة.
- يسعى الشمول المالي تحقيق عدة أهداف أهمها تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات و المنتجات المالية، تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل من طرف المواطنين، تعزيز مشاريع العمل الحر و النمو الاقتصادي، تمكين الشركات الصغيرة و المتوسطة جدا من الاستثمار و التوسع، خفض مستويات الفقر و تحقيق الرخاء و الرفاه الاقتصادي.
- تتجلى أهمية الشمول المالي في عدة مظاهر من أهمها حماية المدخرات، تحقيق التنمية الاجتماعية،.
- تعرف وسائل الدفع الإلكتروني على أنها تلك الوسائل التي تقوم المؤسسات المالية بإصدارها للعملاء، تكون قابلة لتخزين قيم وحدات نقدية إلكترونية، مقابل دفع قيمتها للمصدر بصورة معجلة او مؤجلة.
- تشمل وسائل الدفع الإلكتروني في البطاقات الائتمانية، البطاقات الغير ائتمانية، البطاقات الذكية، الهاتف المصرفي، النقود الإلكترونية، الشيكات الإلكترونية، نظام التحويلات المالية الإلكترونية؛
- تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بعدة خصائص أكسبتها أهمية كبيرة؛
- أدت جائحة كورونا –كوفيد 19- إلى توسع نطاق الشمول المالي الرقمي في الجزائر؛
- تتجلى ضرورة رقمنة الخدمات المالية و الشمول المالي في حاجة الحكومة إلى تقديم الإعانات إلى الفئات المتضررة من الأزمة، الحاجة إلى دعم و ضبط التبرعات و الإعانات و حمايتها من التلاعبات، حاجة المؤسسات و التجار إلى استمرارية نشاطاتهم، حاجة الأفراد إلى تسوية المشتريات، أزمة السيولة لدى مكاتب البريد صائفة 2020؛
- بلغ عدد نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE) في مارس 2022 في الجزائر 38.562؛
- بلغ العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE) في مارس 2022 في الجزائر 713.633 و المبلغ المقابل لها 4.899.870.063,97 دج؛
- بلغ عدد عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في مارس 2022 في الجزائر 1.856.392 و المبلغ المقابل لها 81,3.504.701.704 دج؛
- بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) في مارس 2022 في الجزائر 3.091؛

- بلغ العدد الإجمالي لعمليات السحب الإلكتروني عبر أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك (ATM) في مارس 2022 في الجزائر 27.369.887 و المبلغ الإجمالي المقابل لها 509.447.992.500 00 دج.
- **التوصيات المقترحة:** في ضوء ما تقدم من الاستنتاجات يمكن اقتراح بعض التوصيات كما يلي:
 - ضرورة توفير بيئة قانونية و تشريعية مناسبة لقطاع البنوك الإلكترونية و المؤسسات المالية الرقمية، لمعالجة المشاكل التي تنشأ من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، و تحديد العقوبات المناسبة لها؛
 - توفير البنية التحتية اللازمة للمؤسسات المالية الإلكترونية و أنظمة و وسائل الدفع الإلكتروني و ذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و توسيع الاستفادة من شبكة الأنترنت للوصول إلى كامل الربائن؛
 - توسيع حزمة الخدمات المالية الرقمية وذلك بزيادة الابتكار في هذا المجال حتى تشمل جميع الشرائح من المجتمع؛
 - تعميم استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني على مستوى كل البنوك بصفة خاصة و المؤسسات المالية بصفة عامة من أجل تحقيق الشمول المالي الرقمي؛
 - ضرورة الاهتمام بأمن المعلومات حتى تتم المعاملات بين البنوك الإلكترونية و المؤسسات المالية الإلكترونية بصفة عامة بشكل يحقق ثقة الربائن في الخدمات التي تقدمها؛
 - تكوين الموارد البشرية العاملة في البنوك الإلكترونية و المؤسسات المالية الرقمية وذلك بالاستعانة بالمستشارين و المتخصصين الدوليين في مجال الصيرفة الإلكترونية و الشمول المالي الرقمي و أنظمة و وسائل الدفع الإلكتروني، أو بإرسالها لإجراء دورات تدريبية خارج الوطن؛
 - لا بد على اصحاب القرار في الدولة محاكاة التجارب الدولية الرائدة في مجال الشمول المالي الرقمي و وسائل الدفع الإلكتروني.

المصادر والمراجع:

1. الدوي، إبراهيم أحمد عبد الخالق. (2010). التجارة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على المكتبات) (الإصدار 02). المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
2. يوسف، أمير فرج. (2008). التجارة الإلكترونية،. مصر: دار المطبوعات الجامعية.
3. بختي، إبراهيم. (2005). التجارة الإلكترونية: مفاهيم و إستراتيجيات التطبيق في المؤسسة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. بوزانة، أيمن؛ حمدوش، وفاء. (21 جوان، 2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات، 12(01)، الصفحات 71-81.
5. بوعيشاوي، مراد، ؛ غزالي، عماد. (30 جوان، 2021). الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا - كوفيد 19-. مجلة التمويل و الإستثمار و التنمية المستدامة، 06(01)، الصفحات 72-83.

6. بوخاري، فاطنة. (31 ديسمبر، 2021). تحديات و ضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا: دراسة حالة الجزائر. *مجلة الإقتصاد الجديد*, 19(01)، الصفحات 179-213.
7. جربوعة، منيرة. (30 سبتمبر، 2020). واقع إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر. *حوليات جامعة الجزائر* 01، 34(04)، الصفحات 154-165.
8. زحوني، نور الدين؛ زمالة، عمر. (01 ديسمبر، 2018). التحويل المالي الإلكتروني: آليات التعامل و المخاطر في ظل عصرة وسائل الدفع. *مجلة الإقتصاد الدولي و العملة*, 01(01)، الصفحات 249-261.
9. شكرين، محمد. (31 جانفي، 2021). أزمة كوفيد 19: حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر . *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية*, 06(01)، الصفحات 217-241.
10. صحراوي، عبد العزيز؛ لعرف، فائزة. (31 ديسمبر، 2020). فعالية إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا (Covid-19): بطاقة الدفع الإلكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا. *مجلة العلوم الإقتصادية و التنسيير و العلوم التجارية*, 13(03)، الصفحات 108-126.
11. كافي، مصطفى يوسف. (2012). *النقود و البنوك الإلكترونية*. سوريا: دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع.
12. لبزة، هشام ؛ ضيف الله، محمد الهادي. (01 ديسمبر، 2017). واقع و تحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر. *مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية*, 05(04)، الصفحات 278-292.
13. مبرود، فاتح. (28 جوان، 2022). تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد 19. *مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي*, 03(01)، الصفحات 81-95.
14. يسعد، عبد الرحمن؛ و آخرون. (16 جوان، 2021). دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي: تجارب دولية. *مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية*, 05(01)، الصفحات 399-413.
15. GIE Monétique: *Activité Paiement sur Internet - GIE Monétique*. (Sans date). Consultée le :15 Juillet 2022 ، Disponible sur : <https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>
16. GIE Monétique: *Activité Paiement sur TPE - GIE Monétique*. (Sans date). Consultée le :15 Juillet 2022 ، Disponible sur : <https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/>
17. GIE Monétique: *Activité Retrait sur ATM - GIE Monétique*. (Sans date). Consultée le :15 Juillet 2022 ، Disponible sur : <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm/>
18. Tebib Hana .(01 Mars, 2014) .La monétique et le e-citoyen en Algérie durant la période 2005-2013 : la contrainte culturelle Cas des clients de la banque extérieure d'Algérie et labanque de l'Agriculture et du Développement Rura .*Revue des Sciences Humaines*.(02) 14 , P91-105.